بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الحركة الإسلامية المغربية الأم وشبيبتها
elharakah@elharakah.com
achabibah@achabibah.com

الهروب الكبير: حين يصبح البحر بديلاً عن صناديق الاقتراع

قراءة تحليلية للأوضاع السياسية المغربية في ظل انتخابات 23 سبتمبر 2026

بقلم الدكتور حسن بكير، أمين عام الحركة الإسلامية المغربية

حين نتأمل المشهد السياسي المغربي اليوم، قد يغرينا أن نلقي باللوم كله على "عجز الأحزاب" أو "فساد النخب". لكن هذا التشخيص، رغم ما فيه من صحة، يظل قاصراً؛ لأنه يركز على الأعراض ويتجاهل أصل الداء. لعل الحقيقة التي يدركها كثيرون في الشارع المغربي أن الإشكال أعمق من ذلك، وهي أننا لا نواجه مجرد "أزمة تمثيل" عابرة، بل يبدو أننا أمام بنية سياسية محكمة التصميم، تحافظ على توازناتها المركزية، بينما تُترك الأطراف والأدوات لتتحمل وحدها وزر كل إخفاق.

جوهر هذا الإشكال يبدأ من نقطة لا يمكن تجاهلها: التداخل الواضح بين السلطة السياسية والنفوذ الاقتصادي. حين تسيطر المؤسسة الملكية، عبر أذرعها الاستثمارية الضخمة، على مفاصل حيوية في الاقتصاد الوطني، من البنوك والتأمين إلى التعدين والطاقة، فإنها لا تمارس السياسة فحسب، بل تضع أيضاً قواعد اللعبة الاقتصادية. وفي مثل هذا السياق، يصعب الحديث عن "منافسة سياسية نزيهة" أو "مساءلة حقيقية". فكيف لحزب سياسي، أو حتى لرجل أعمال مستقل، أن ينافس أو ينتقد بفعالية جهة تجمع بين سلطة التوجيه السياسي وسلطة التحكم في شرايين الاقتصاد؟ هكذا يتحول العمل السياسي من فضاء لطرح البدائل ووضع السياسات إلى مجرد "تدبير لشؤون بلديات وجماعات" ضمن حدود مرسومة سلفاً.

ولضمان استمرار هذه المعادلة، اعتمد النظام على هندسة دقيقة للمشهد الحزبي، تتجلى في آليتين رئيسيتين. الأولى هي ما يُعرف بـ "الأحزاب الإدارية"؛ وهي كيانات يُنظر إليها على أنها تُدعم لوجستياً وإعلامياً لضمان وجود كتل برلمانية موالية، وتفتيت أي صوت معارض قد يكتسب زخماً شعبياً. أما الآلية الثانية، فهي الأكثر دهَاءً، وتتمثل في "استيعاب" أو "تدجين" أحزاب المعارضة التي تنجح في بناء قاعدة شعبية أو طرح خطاب نقدي. بمجرد سحب هذه الأحزاب إلى دوائر الحكم ومشاركتها في تحمل المسؤولية، تفقد بريقها النقدي، وتصبح أسيرة للمساومات، ليتحول الناخب تدريجياً إلى اقتناع مفاده أن "الكل سواء"، وأن التغيير عبر صناديق الاقتراع هو مجرد سراب.

والنتيجة الحتمية والمنطقية لهذا التصميم هي تفريغ العمل السياسي من مضمونه. فالنظام ينجح ببراعة في فصل "السلطة" عن "المحاسبة"؛ فتُترك الحكومات والأحزاب لتتحمل وزر الغلاء، وضعف الخدمات، والبطالة، بينما تبقى القرارات الاستراتيجية الكبرى بعيدة عن متناول النقاش البرلماني الفعلي. وهذا يخلق فجوة هائلة بين المواطن والمؤسسات، حيث يتحول العزوف الانتخابي من علامة على اللامبالاة إلى "مقاطعة واعية"، كنوع من الاحتجاج الصامت على عبثية العملية السياسية وانعدام جدواها.

مع حلول استحقاقات 23 شتنبر 2026، لا يبدو المشهد السياسي المغربي مقبلاً على أي تحول جذري. فالانتخابات، في سياقها الراهن، لم تعد تلك اللحظة الفاصلة التي يصنع فيها الناخبون تاريخهم، بل تحولت إلى "طقس" مؤسسي محكم، تُطبخ معالمه مسبقاً في أروقة القرار المركزي، وتُنفذ بدقة بواسطة الأجهزة الإدارية والأمنية.

إن وهم "التغيير" الذي تُروّج له الحملات الانتخابية يصطدم بجدار صلب من الهندسة المسبقة. فالأجهزة الإدارية لا يقتصر دورها على "تأمين" عملية الاقتراع فحسب، بل تمتد لتكون فاعلاً رئيسياً في فرز الفاعلين السياسيين وتوجيه البوصلة. يتم ذلك عبر آليات مجربة ومعروفة: رسم الدوائر الانتخابية بما يخدم التوازنات المرغوبة، و"تدجين" الطموحات الفردية عبر إغراءات المناصب، وضخ الدعم اللوجستي والمالي الخفي في عروق "الأحزاب الإدارية" لضمان بقائها بصفتها كتلا تصويتية موالية، ومشتتة لأي موجة احتجاجية أو معارضة حقيقية قد تنبثق من الشارع.

لكن كل هذه الحسابات الدقيقة، وكل هذه الهندسة المحكمة، جاءت لتصطدم بزلزال لم يكن في الحسبان. ذلك الزلزال الذي هز البلاد في 30 يوليوز الماضي، وما أُطلق عليه بجدارة "الهروب الكبير."

إن اقتحام حوالي 70,000 مواطن ومواطنة – شيباً وشباناً، رجالاً ونساءً – للحدود في سبتة، ليس مجرد "حدث أمني" أو "أزمة هجرة" عابرة يمكن طيها بتقارير وزارية أو بيانات إدانة. بل هو، في جوهره، حكم سياسي قاسٍ، ورسالة واضحة مدوية وجهها الشعب المغربي للنظام السياسي برمته. إنه "تصويت مبكر وصريح" على انتخابات 23 شتنبر، بل هو أقوى منها؛ لأنه لم يُدلَ به في صناديق مغلقة، بل في عرض البحر، وتحت الأسلاك الشائكة، وبأرواح الأبرياء.

هؤلاء الـ 70,000 لم يهربوا فحسب، بل أدلوا بأصواتهم بشكل جماعي وصريح: "لا" للنموذج التنموي المعلن، "لا" للأحزاب التي تتناوب على تدبير الفشل، و"لا" لخطاب التطمينات الرسمي الذي تفصله عن الواقع هوة سحيقة. لقد حجبوا الثقة عن النظام بأكمله، قبل أن تُفتح صناديق الاقتراع، وقبل أن تبدأ الحملات الانتخابية، وقبل أن تُنفق الملايين على اللوجستيك والدعاية.

وما يضاعف من قسوة هذا "التصويت المبكر" هو الفاتورة الدموية التي دُفعت ثمناً له. فقد سقط أكثر من 150 من هؤلاء الهاربين بأحلامهم ضحايا، وفقدوا أرواحهم غرقاً في عرض البحر. هذه الأرواح ليست مجرد "رقم إحصائي" يُدرج في التقارير الأمنية، ولا هي "أضرار جانبية" يمكن طيها ببيانات إدانة لشبكات التهريب؛ بل هي "فاتورة دم" يدفعها المواطنون ثمناً لانهيار الدولة في أداء أبسط مهامها الوجودية: ألا وهي توفير الحياة الكريمة والأمان لمواطنيها.

هذا لم يعد مجرد هجرة بحثاً عن عمل أفضل، بل تحول إلى هروب من "الموت المعنوي والمادي" في الوطن. عندما يختار الإنسان المخاطرة بالغرق في عرض البحر بدلاً من البقاء، فهذا يعني أنه رأى في وطنه "موتاً مؤكداً" (بسبب الفقر المدقع، اليأس، وانعدام الأفق)، ففضل عليه "موتاً محتملاً" بحثاً عن بصيص أمل. هذه المعادلة الرهيبة هي أقوى إدانة يمكن أن توجه لأي نظام حكم.

الدولة تستمد شرعيتها، قبل أي دستور أو انتخابات، من "العقد الاجتماعي" الذي يضمن حماية مواطنيها وكرامتهم. فعندما يعجز النظام عن منع مئات الآلاف من المخاطرة بحياتهم، ويسقط المئات منهم ضحايا في عرض البحر، فإنه يفقد شرعيته الأخلاقية تماماً، ولا يمكن لأي حزب إداري أو مسؤول حكومي أن يقف على المنصة ويطلب الثقة أو يتحدث عن "النمو" و"الاستقرار"، بينما تتحول شواطئ الوطن إلى مقابر لأحلام مواطنيه وجثثهم تتقاذفها الأمواج.

من المؤكد أن الآلة الرسمية ستحاول التعامل مع هذا الحدث عبر القبضة الأمنية وتضييق الخناق على المهربين، متجاهلة تماماً الجذر السياسي والاجتماعي للكارثة. ومحاولة تصوير الأمر مجرد "جريمة منظمة" وهذا بلا شك هروب واضح من المسؤولية. فالشبكات لا تخلق اليأس، بل تستغله. واليأس هو نتاج طبيعي لنظام اقتصادي وسياسي أقصى الطبقات الهشة، ودمر الطبقة الوسطى، وحول مناطق واسعة من البلاد إلى بؤر للفقر والإقصاء.

هذه المأساة تلقي بظلالها الكئيبة على استحقاقات 23 شتنبر. كيف يمكن إجراء انتخابات في بلد لا يزال يبحث عن جثث أبنائه؟ أي خطاب انتخابي يمكن أن يكون له معنى أمام عائلات فقدت آباءها أو أبنائها في البحر هرباً من واقع هذا النظام؟ إن هذه الانتخابات، في ظل هذه الخلفية المأساوية، لن تُقرأ فقط على أنها "مسرحية هزلية" أو "إدارة للاستمرارية"، بل ستبدو وكأنها "حفل تأبين صامت" لكرامة وطنية أُهدرت، ونظام سياسي دفع بثمن باهظ من دماء الأبرياء للحفاظ على توازنات سلطته.

وعلى رغم كل هذا الألم، فإن الاستسلام لليأس ليس خياراً. فمن وراء هذه الأرقام والتحليلات، تكمن حقيقة إنسانية مؤلمة: أكثر من 150 روحاً فُقدت غرقاً، لم تكن تبحث عن المغامرة، بل كانت تبحث عن الكرامة والحياة. التعاطف مع هؤلاء الضحايا ومع عائلاتهم المفجوعة ليس مجرد موقف عاطفي، بل هو واجب أخلاقي يفرض علينا رفض أي تبرير يجعل من أرواح البشر "أضراراً جانبية" لمعادلات سياسية أو اقتصادية.

إن الأمل الحقيقي لا يكمن في استمرار نفس الدائرة المغلقة، بل في الانفتاح على تغيير إيجابي، سلمي، وجذري. تغيير يعيد بناء "العقد الاجتماعي" على أسس حقيقية من العدالة، والشفافية، والمساءلة، ويمنح المؤسسات المنتخبة والفاعلين المدنيين المساحة الحقيقية لخدمة المواطن. فقط من خلال هذا التحول السلمي والشجاع، يمكن رد الاعتبار للكرامة الإنسانية، وتحويل مسار البلاد من "هروب من الواقع" إلى "بناء لمستقبل" يليق بتضحيات وأحلام كل أبنائه.

وعندما يختار الشعب الهروب من وطنه بأعداد ضخمة، فهو لا يصوت ضد حكومة فحسب، بل يعلن إفلاس النظام السياسي بأكمله. وأي محاولة لتقديم انتخابات 23 شتنبر على أنها "انتصار للديمقراطية" أو "تجديد للثقة" ستصطدم بحقيقة واحدة لا تقبل الجدل: عندما يصوت البحر، فلا صوت يعلو فوق صوت الأمواج التي ابتلعت الأحلام.